**الفصل الثاني: النفقات العامة (تابع)**

**6\_الآثار الإقتصادية للنفقات العامة :**

 إن النفقات العامة تتجه نحو التزايد بإستمرار ولم تعد متغير تابع أو محايد. بل على العكس، فقد أصبحت تستخدم لإحداث تغييرات مستهدفة في جميع المجالات، الإقتصادية، السياسية والإجتماعية لتحقيق أهداف معينة تسعى الدولة لبلوغها.

 وقبل التطرق إلى الآثار الإقتصادية للنفقات العامة علينا أن نتعرف أولا على جملة من الملاحظات العامة التي تتعلقبأثر النفقات العامة وهي كالتالي :

-1- إذا عرفت الآثار التي ستنتج عن إستخدام النفقات العامة فإن هذا سيسهل مهمة المسئولين في تخطيط السياسة المالية، كما أن حصر أنواع النفقات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمع وإدراك أثر كل نوع من أنواع هذه النفقات العامة سيمكن المسئولين من وضع سياسة مالية تتسم بالدقة والفعالية.

-2- قياس درجة تأثير النفقات العامة : وهي تستدعي إجراء مقارنة بين حالة الإقتصاد قبل إجراء النفقة وبعدها حتى نستطيع الوصول إلى مقدار التغيير الذي أحدثته النفقة.

-3- تتوقف الآثار الإقتصادية للنفقات العامة على جملة من المؤثرات والعوامل :

 -أ- مصادر الإيرادات التي تستخدم لتمويل النفقة العامة ( الضرائب، القروض، الإصدار النقدي، الدومين العام والخاص ).

 -ب- طبيعة النفقة وأهدافها : فإن كانت النفقة حقيقية على القطاع الإنتاجي نتوقع زيادة الإنتاج، أما إذا كانت النفقة في شكل إعانات إجتماعية ( السكن، الصحة، ... ). ستقابلها زيادة في الإنتاج لكن بطريقة غير مباشرة ناتجة عن تحسن ظروف معيشة العامل. إذن فلكل نفقة أهداف معينة، وهي تتميز في نفس الوقت بطبيعة خاصة.

 -ج- الظروف الفنية والإجتماعية : حيث أن النفقة التي تكون في ظروف عادية ومتوازنة تنتج آثار حقيقية لكن في العالم الثالث مثلا النفقات لا تؤدي دورها الحقيقي.

 -د- مستوى النشاط الإقتصادي : حسب ركود ونشاط الإقتصاد تختلف هنا الآثار الناجمة عن النفقات.

-4- إن الآثار الإقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة.

-5- تنقسم النفقات العامة من حيث الهدف الذي تتجه إليه إلى الأقسام التالية :

 -أ- الإنفاق الإستثماري :

 ويتمثل هذا النوع في النفقات التي تهدف إلى زيادة أصول المجتمع ومثالها نفقات بناء السدود وإقامة المصانع وإنشاء الجسور. وتؤدي هذه النفقات إلى زيادة طاقة المجتمع الإنتاجية بطريقة مباشرة وزيادة إنتاج السلع الإستهلاكية، كذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي.

 -ب- الإنفاق الإستهلاكي :

 يعتبر الإستهلاك بمثابة الهدف من النشاط الإقتصادي ومبرر وجوده. ونلاحظ أن النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي ونادرا ما تؤدي إلى التقليل منه. كذلك يلاحظ أيضا أن الإنفاق الحكومي على الإستهلاك يرتبط بالإنفاق الإستثماري ولا يمكن فصلهما فصلا تاما. فقيام الحكومة بتقديم الخدمات الإستهلاكية كالتعليم مثلا، ينطوي على إستثمار مادي بإنشائه لأصول جديدة كبناء المدارس وتجهيز المعامل، ويعتبرفي نفس الوقت إستثمارا معنويا بخلقه لرأي عام قوي.

 -ج- زيادة ما في حوزة الأفراد/زيادة القدرة الشرائية :

 وتشمل هذه النفقات على النفقات التحويلية التي تهدف إلى زيادة مقدرة الطبقات الفقيرة على الإنفاق ومثالها المعونات الإجتماعية. وتتميز هذه النفقات في أنها تمنح المستفيد قدرة شرائية إضافية له حرية إستخدامها فتحدد آثارها على الإستهلاك تبعا لسلوك المستفيدين.

 -د- التغير في الأصول :

 ومثال هذه النفقات سداد ديون وشراء السلع من الأفراد. وتتوقف آثار الإنفاق الحكومي في هذه الحالة على سلوك المستفيدين وعلى ميلهم الحدي للإستهلاك ، فتختلف آثار هذه النفقات في حالة سداد القروض لكبار الرأسماليين عنها في حالة شراء سلع من صغار المزارعين.

-1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني :

 يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة، وهي غالبا سنة والتي يمكن تقييمها نقدا. فالنفقات العامة قد تنفق على المرافق العامة التقليدية، كمرفق الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وهذا إنفاق ضروري لأنه يهيء الظروف المناسبة للإنتاج. وقد يكون الإنفاق على المرافق الأخرى الإضافية، فتؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال عدة جوانب :

-1-1- تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بطريقة مباشرة وذلك من خلال النفقات الإستثمارية، أو تكاليف إنشاء المصانع. كما تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بطريقة غير مباشرة، وذلك حينما تؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد على العمل، وعلى الإدخار، ومثل ذلك نفقات التعليم والصحة، حيث يِؤدي الإنفاق على هذه المرافق إلى زيادة كفاية المرافق وقدرتها على تقديم أفضل وأحسن الخدمات إلى الأفراد.

-1-2- قد تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى نقل بعض عناصر الإنتاج من فرع لآخر من فروع الإنتاج، فالدولة تستطيع من خلال توجيه الإنفاق العام إلى فرع معين أن تجذب إليه عناصر الإنتاج، كما في حالة إعانة سلعة.

-1-3- قد تؤدي زيادة الإنفاق العام في منطقة معينة إلى أن تتوجه عناصر الإنتاج إلى هذه المنطقة، ومثال ذلك أن تزيد الدولة من إنفاقها على التعليم أو الصحة في مناطق معينة، فتزداد الكفاية الإنتاجية لأفرادها، وتزداد قدرتهم على العمل وعلى الإدخار، مما قد يجذب بعض عناصر الإنتاج إلى تلك المنطقة وهجر المناطق الأخرى.

-1-4- قد يؤثر الإنفاق على رغبة الأفراد وميلهم إلى الإدخار بالنقص، ففي حالة توجيه الإنفاق العام إلى تأمين مستقبل الأفراد وتقرير معاشات أو ضمانات إجتماعية كبيرة، فقد يترتب على ذلك إنصراف الأفراد على العمل وبالتالي عن الإدخار لأنهم يضمنون إعانات حكومية تكفيهم.

-2- أثر النفقات العامة على الإستهلاك :

 تحدث النفقات العامة آثارها في الإستهلاك الوطني عن طريقين : بشراء الدولة مباشرة لأنواع من السلع الإستهلاكية، أو بتوزيعها لدخول يخصص جزء منها للإستهلاك.

 -أ- شراء الدولة للسلع الإستهلاكية :

 قد تقوم الدولة بشراء سلع إستهلاكية معينة لتموين بعض الفئات كأفراد القوات المسلحة مثلا بدلا من أن توزع لهم دخول أكبر، فقيام الدولة بهذا الشراء هو نوع من تحويل الإستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، وقد لا يؤثر ذلك على حجم الأموال الموجهة للإستهلاك، ولكنه يؤدي إلى تعديل في هيكلة الإستهلاك بتشجيع إستهلاك سلع نمطية (مثالية، الأحسن) مما يؤثر على هيكل الإنتاج والعمالة.

 وقد تقوم الدولة كذلك بتقديم سلع إستهلاكية بلا مقابل (وجبات الطلبة) أو تتوسع في خدماتها المجانية (الخدمات الطبية). وينتج عن ذلك زيادة في مستوى الإستهلاك في الحالة الأولى، ورفعا لمستوى الدخول الحقيقيةللمستفيدين في الحالة الثانية، وتتوقف آثاره على كيفية تصرفهم في هذا الدخل، فقد يزداد إستهلاكهم من سلع أخرى أو تزيد مدخراتهم، أو قد لايؤثر ذلك على توزيع دخل بعض الفئات التي تعتبر الخدمة المتقدمة غير ضرورية فتتصرف في دخلها كما لو لم تقدمها الدولة.

 -ب- توزيع الدولة للدخول :

 يترتب على نفقات الحكومة زيادة في إيرادات الوحدات الإقتصادية الأخرى في المجتمع مما يؤثر على سلوكها. فما تدفعه الدولة من أجور ومرتبات لموظفيها وعمالها، ومن فوائد وأقساط لحملة السندات هي إيرادات أخرى لهؤلاء الموظفين والدائنين تتوقف آثارها على الإستهلاك وعلى كيفية إستخدام المستفيدين لهذه الدخول.

 فقيام الدولة بمنح أجور الموظفين يرتب زيادة سريعة مباشرة وعامة على الإستهلاك نظرا لإنخفاض دخول المستفيدين عادة وتوجيههم الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الإنفاق الإستهلاكي.

-3- آثار النفقات العامة على توزيع الدخول :

 تأخذ غالبية الدول الآن بمبدأ التدخل في الحياة الإقتصادية والإجتماعية من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية، وهذه العدالة لا تتطلب لاقامتها تحقيق المساواة الكاملة في الثروات والدخول، لكن تخفيفا من حدة عدم المساواة الإقتصادية خلافا للمساواة السياسية مستحيلة التطبيق.

 وتملك الدولة العديد من الوسائل للتخفيف من الفوارق بين الطبقات، فقد يتم ذلك من ناحية بقرارات تحكيمية كتحديد الملكية وتأميم المنشآت وتحديد الدخول، أو قد تحقق الدولة حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي بواسطة الميزانية سواء من ناحية الإيرادات أو من ناحية النفقات .

 فالبنسبة للإيرادات، تقوم الضريبة بدور هام في تحقيق العدالة في التوزيع إذ أنها تقتطع نسبة من دخول الافراد الإسمية تتغير وفقا لمصدر هذه الدخول وحجمها.

 فتميز الضرائب بين مصادر الدخل فنجد سعرا مرتفعا على الدخول المستمدة من رأس المال، كالضريبة على التركات، والتي تقف حائلا دون تركيز الثروات. ونجد سعرا منخفضا للضرائب المفروضة على الدخول الناجمة من العمل كالضريبة على المرتبات والأجور، ونجد إلى جانب ذلك سعرا يتراوح بين الشدة واللين على الدخول المختلطة المستمدة من العمل ورأس المال كالضريبة على الارباح التجارية والصناعية.

 وبالنسبة للنفقات، فتعتبر سياسة الدولة الإنفاقية أداة هامة في تحقيق توزيع أمثل يتفق مع القيم التي يعتنقها المجتمع وتؤدي نفقات الدولة إلى زيادة في الدخول الإسمية للطبقات الفقيرة وذلك بتوسعها في التحويلات الإجتماعية والمساعدات ولا شك أن إعتناق نظم التأمين الإجتماعي ترفع من مستويات دخول هذه الطبقات التي تعجز مواردها عن إشباع حاجاتهم. كذلك تؤدي نفقات الدولة إلى زيادة الدخول الحقيقية للأفراد بتوسعها في الخدمات العامة المجانية لتستفيد منها الطبقة الفقيرة.

 -4- آثار الإنفاق العام على مستوى الأسعار:

 لا تتحدد الأسعارالمختلفة في إقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط، بل قد تتم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد كان هذا التدخل إلى وقت قريب إستثناء تستلزمه فقط الاوضاع الإقتصادية الخطيرة (كالأزمات الإقتصادية)ولكنه أصبح منظما وهاما في الإقتصاد الحديث سواء نتيجة المطالبة بتدخل الدولة أو بتدخلها تلقائيا.

 فمن ناحية قد يطالب المنتجون بتدخل الدولة للحصول على إعانات لزيادة إنتاجهم وخفض التكلفة ومقاومة أوضاع إقتصادية ومجابهة المنافسة الأجنبية،كذلك قد يطالب المستهلكين بتدخلها لخفض أسعار السلع الضرورية، أما تدخل الدولة التلقائي فإنه يتم لتحقيق الإستقرار النقدي وتحطيم الإحتكارات وحماية المستهلكين .

 وقد يتم تدخل الدولة أ ما بتأثيرها على العوامل المحددة للأسعار، أي العرض والطلب، وإما بتأثيرها المباشر على هذا المستوى. ولعل أسعار السلع الزراعية هي أكثر الاسعار تطلبا لتدخل الدولة فهى بطبيعتها تعتمد على عناصر غير مؤكدة ومتقلبة إذ لا ترتبط بطريقة واضحة بسعر تكلفة محددة كما هو الوضع في الصناعة إذ لا تتحدد هذه التكلفة إلا بعد تحقيق المحصول. بل ويثير تحديدها مشاكل جديدة لعدم وجود حسابات منتظمة لدى المزارعين ولأهمية الإستهلاك العيني وتعدد المحاصيل.

 كذلك فإن أسعارها في الفترة القصيرة تتوقف على عرض غير منتظم نتيجة التقلبات الطبيعية وطلب جامد خاصة بالنسبة للمواد الغذائية، ويترتب على هذه العوامل من ناحية مطالبة المستهلكين بخفض أسعارها لتمكينهم من إشباع حاجاتهم الضرورية، ومن ناحية أخرى مطالبة المنتجين باستقرار الأسعار وعلاج تقلباتها لحماية دخولهم.

 كما يمكن أن نشير هنا إلى دور النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق العام في تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية، وفيما يلي نتناول دور النفقات العامة في تحقيق أهم أهداف هذه السياسة.
01-النفقات العامة والنمو الاقتصادي:
كثيرا ما تساهم النفقات العامة إلى جانب الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة، الائتمان الحكومي …الخ) في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي ويتم ذلك من خلال:
 - تخصيص جزء معتبر من النفقات العامة لتحقيق معدل مرتفع من التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريق زيادة الاستثمار العام، أو عن طريق زيادة الإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة بهدف زيادة استثماراتها.
 - تخصيص جزء من الإنفاق العام لتكوين رأس المال الإنساني ورفع كفاءته.
- تخصيص جزء من الإنفاق العام لأغراض البحوث الهادفة إلى تحقيق التقدم التكنولوجي في مجالي الإنتاج والتوزيع.
02- النفقات العامة والاستقرار الاقتصادي:
على خلاف اعتقاد النظرية التقليدية بوجود قوى تلقائية في السوق تضمن التوازن التلقائي، غير أن تجربة البلدان الرأسمالية أثبتت خطأ تلك النظرية، ودعى كينز الذي ظهرت أفكاره بعد أزمة الكساد الكبير بتدخل الدولة من أجل ضمان التوازن الاقتصادي العام، ويرجع إلى كل من كينز وهانسن ولرنر الفضل في تبيان أهمية استخدام المالية العامة كأداة لتحقيق أهداف السياسة المالية، وتتلخص نظرية المالية الوظيفية في اعتبار أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام على أنها أدوات الدولة في الإشراف على مستوى الإنفاق القومي وذلك بهدف تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، إذ تستخدم الضرائب للتأثير على الإنفاق الكلي بالزيادة أو بالنقص، كما تستخدم التغيرات في الإنفاق كأداة لزيادة الإنفاق الكلي أو خفضه، وبالمثل يمكن استخدام الدين العام كأداة لسحب وامتصاص الأموال المكتنزة لدى الأفراد، وللحد من السيولة في حالة التضخم، وزيادتها في أوقات الكساد.
03- النفقات العامة وإعادة توزيع الدخل القومي:
تؤثر الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين: فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتخبين، وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، ثم تتدخل ثانيا بإدخال ما تراه مناسبا من التعديلات من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية على التوزيع الأولى وهو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي.
-دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل: تؤثر الدولة في التوزيع الأولي للدخل من خلال: دفع دخول جديدة للأفراد الذين يقدمون إليها سلعا أو خدمات معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، فالدولة تحدد مكافآت عوامل الإنتاج المتمثلة في الأجور أو المرتبات أو الفوائد أو الريع أو الأرباح، كما تحدد أيضا أثمان المنتجات ويعني ذلك التأثير على الأرباح وبالتالي في توزيع الدخل القومي على العوامل التي شاركت في إنتاجه.
-دور الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي: تستطيع الدولة أن تتدخل لإعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وذلك عن طريق إدخال تعديلات على حالة التوزيع الأولى باستخدام النفقات العامة ويتسنى للدولة القيام بالمهمة من خلال نفقاتها الحقيقية أو نفاقتها التحويلية والسبب في لك أن النفقات التحويلية تهدف أساسا إلى إعادة توزيع الدخل لصالح بعض الأفراد للحد من التفاوت بين الطبقات أو لصالح بعض فروع الإنتاج وحتى يحقق الإنفاق العام آثاره المرجوة في إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع فإنه يشترط أن تكون معظم الإيرادات التي يعتمد عليها الإنفاق العام مستمدة من الضرائب المباشرة وبصفة تصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية من الدخل أكبر بكثير من نصيب الطبقات الفقيرة.